اعادت مليارات الريالات لخزينة الدولة

الشامي: «قضايا الدولة» تستكمل البناء المؤسسي وتعديلات قانونية لمحاربة الفساد

كتب: نجيب شجاع الدين

□ تسعى الحكومة الى تحسين وتطوير النظم التشريعية المتعلقة بقضايا الدولة وتوسيع المهام المناطة بها وفقاً للسياسات التي وضعتها ومن أجلها وجدت التشريعات والقوانين لتنفيذها، الى جانب استيعاب كل جديد في العقود والمبادئ القانونية ذات الصلة بالعقود الدولية والاقليمية والتي تكون للدولة صلة فيها مثل عقود التجارة الخارجية..

واوضح وكيل وزارة الشئون القانونية- قطاع قضايا الدولة الدكتور مأمون الشامي: ان الوزارة تعكف حالياً على اعداد مشروع آلية استكمال تنفيذ البناء المؤسسي لقطاع قضايا الدولة في الجوانب الادارية والتنظيمية والفنية.

مؤكداً في حديثه لـ«الميثاق» ان استكمال البناء لهذا القطاع المهم هو حجر الزاوية ومن شأنه تحقيق مكاسب تنموية للدولة وتحقيق اهداف الحكومة في برنامج الاصلاح المالي والاداري نافياً حدوث اي تغيير للواقع القائم بكل اختلالاته وسلبياته او القضاء على الفساد والتسيب واللامبالاة دون ان يصاحب ذلك التغيير اصلاح قانوني للواقع القائم الآن.

مؤكداً في الوقت نفسه مايقوم به القطاع من أنشطة مباشرة القضايا المنظورة أمام الجهات القضائية وهيئات التحكم واعداد وصياغة العقود وأي أعمال اخرى يتم احالتها اليه.. بحيث يتم العمل على هذين الصعيدين في اتجاهين متوازيين.

□ د. مأمون الشامي

وقال: استطاع القطاع ان يثبت تفوقاً متميزاً في مجال كسب القضايا واستحكم للدولة في أغلبيتها.. وشهد العام الجاري ٢٠٠٧م اصدار العشرات من القضايا المعروضة على المحاكم لصالح الدولة وبنسبة ٨٠٪ معظمها قضايا ضريبية اعادت للدولة مليارات الريالات وابرزها قضية مصلحة الضرائب والبنك التجاري التي استمرت لسنوات واعادت للدولة حوالى مليار و٤٠٠ مليون ريال.

كما تم الفصل في قضايا التحكيم والمنازعات الخارجية لصالح الدولة والتي تقدر بمليار ريال و١٨ مليون و٥٠٨ آلاف دولار.

الدفاع الوقائي

ونوه وكيل الوزارة بان الجهات الحكومية المشمولة باحكام قانون قضايا الدولة غير ايجابي وغالباً ماتصاحب باللامبالاة كما ان القضايا التي تباشر من تلك الجهات امام الهيئات القضائية يتم بالمخالفة للقوانين النافذة ودون الحصول على توكيل رسمي صادر من القطاع المختص بالوزارة للمترافعين الأمر الذي يؤدي الى ضياع حقوق ومصالح الدولة نتيجة عدم استيعاب تلك الجهات لقانون قضايا الدولة وانعدام الرقابة القانونية واعمالها والاجراءات التي يتم اتخاذها امام القضاء ما ينتج عنها صدور احكام مجحفة ضد الدولة نتيجة لمخالفة القوانين او لانعدام الخبرة او التواطؤ او الاهمال واللامبالاة.

رصد السلبيات

وفيما يخص الجانب القضائي فإن قضايا الدولة تهتم بفض المنازعات الناشئة بين اجهزة الدولة عن طريق التحكيم الحكومي فيما يجوز لها التحكيم فيه قانوناً.

الى جانب رصد الظواهر السلبية والخروقات والمخالفات للتشريعات القانونية النافذة وابلاغ الجهات المعنية بتلك الوقائع لاتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها ومحاسبة المتسببين وتقييم مستوى الاداء وتعزيز مجالات التنسيق والتعاون بين قضايا الدولة والاجهزة.

ملاحقة الجناة

الى ذلك يتوقع الدكتور مأمون الشامي ان يصدر مجلس الوزراء خلال الاشهر القادمة مجموعة من القرارات المتعلقة بتنفيذ ما ورد في قانون قضايا الدولة ولائحته التنفيذية بشأن التحكيم الحكومي والزام كافة الجهات الحكومية ووحدات القطاع العام باحالة اي نزاع تكون اطرافه من الجهات الحكومية او قطاع عام الى وزارة الشئون القانونية، وقرار بعدم ادراج عقد او اتفاقية يترتب عليها التزامات او اعباء مالية على الدولة في جدول اعمال مجلس الوزراء او اللجنة العليا للمناقصات او المكتب الفني للخصخصة مالم تكون وزارة الشئون القانونية قد اشتركت في اعداده ومراجعته وأبدت الرأي حوله.

وتعميمه لكافة الجهات المعنية باخطار وزارة الشئون القانونية بكافة الوقائع التي تتضمن مخالفات او خروقات تتعلق بعدم تنفيذ الالتزامات بالبيانات المتعلقة بحصر القضايا وكافة أعمال الادارات القانونية والبيانات المتعلقة بالمتهمين وذلك لملاحقة الجناة قضائياً بالدعاوى والحقوق المدنية.

وزيرة حقوق الإنسان لـ«الميثاق»:

انفراج مرتقب لقضية المعتقلين اليمنيين في جوانتنامو

□ تعكف اللجنة الخاصة بمتابعة قضية المعتقلين اليمنيين في معتقل جوانتنامو على دراسة ملفات المعتقلين اليمنيين ووضع الآلية المناسبة لمتابعة قضيتهم لدى السلطات الأمريكية والافراج عنهم..

وفي تصريح لـ«الميثاق» أكدت الدكتورة هدى البان وزيرة حقوق الإنسان ان كل البوادر والمؤشرات تبشر بانفراج قريب لحل قضية المعتقلين اليمنيين في جوانتنامو والتي يوليها فخامة الرئيس اهتماماً خاصاً.

واعتبرت هدى البان مسألة المعتقلين اليمنيين في جوانتنامو قضية وطنية وهم وطني توليه القيادة السياسية اهتماماً بالغاً من خلال طرحها ومناقشتها على مختلف المستويات والقنوات للافراج عن المعتقلين.

وأشارت إلى أن اليمن تنظر إلى المعتقلين كونهم مواطنين يمنيين لهم كافة الحقوق التي كفلها لهم الدستور اليمني وأقرتها القوانين والمواثيق الدولية.

مؤكدة ان اليمن تطالب السلطات الأمريكية بتسليمها المعتقلين لمحاكمتهم أمام القضاء اليمني للتاكد إن كانوا قد أرتكبوا جرماً يستحقون العقوبة عليه أم لا..

وكان فخامة الأخ رئيس الجمهورية قد أصدر قراراً بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة اطلاق المعتقلين اليمنيين في جوانتنامو برئاسة وزارة حقوق الإنسان وعضوية كل من الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي.

خطة حافلة للنشاط المؤتمري خلال شهر رمضان

الشميري: قواعد المؤتمر تناقش مشروع تعديلات «المحليات»

□ تناقش الفعاليات المؤتمرية المختلفة -وخلال الأمسيات الرمضانية الموسعة التي سيتم عقدها ابتداءً من اليوم على صعيد فروع التنظيم بالمحافظات والجامعات- مشروع التعديلات على قانون السلطة المحلية بهدف المشاركة في إثراء كافة مضامينه وبما يتفق مع عظمة التوجهات السياسية والوطنية للقيادة السياسية بزعامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، الهادفة الى تعزيز المشاركة الشعبية الواسعة في اطار سلطات محلية متمتعة بالمزيد من الصلاحيات والمهام.. أوضح ذلك لـ«الميثاق» الأخ عبدالقوي الشميري عضو اللجنة الدائمة نائب رئيس دائرة الإعلام بالمؤتمر- حيث اشار الى أن هذه الخطوة تأتي تلبية للدعوة الوطنية التي وجهها المؤتمر الى مختلف قواعده واطره وانصاره وكل المهتمين والمختصين وقيادات واعضاء احزاب المعارضة وجميع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني الى المشاركة الايجابية في مناقشة مشروع مقترح التعديلات لقانون السلطة المحلية القائم على أساس انتخاب المحافظين ومديري المديريات.

□ عبدالقوي الشميري

وأكد الشميري أن الفعاليات المؤتمرية سوف تتعاطى مع مشروع التعديلات بمسئولية كبيرة وبصورة متجردة من أية رؤى ضيقة، واضعةً في الاعتبار تحقيق المصلحة العامة للوطن وخدمة تجربته وتعزيزها، مشيراً الى أن اللجنة الدائمة المحلية وخلال دورة انعقادها الثانية قد وقفت أمام الخطوط العريضة لمشروع التعديلات في اطار تعزيز الممارسة الديمقراطية الداخلية للمؤتمر والمشاركة الفاعلة لقواعده في بلورة العديد من القضايا التي تهم الشأن الوطني.. مؤكداً أن مشروع التعديلات وبمختلف مضامينه سيجد التفاعل المطلوب والمنشود من خلال الخروج بتصور يشمل انسب المقترحات التي من شأنها ان تثري المشروع برؤى مستوعبة تماماً لأدق تفاصيل متطلبات التنمية المحلية.

وحول برامج وفعاليات الخطة التنظيمية خلال شهر رمضان المبارك أشار الشميري الى أن الخطة الرمضانية سوف تستوعب العديد من المناشط والفعاليات التوعوية والارشادة والفكرية بالاضافة الى المسابقات في مجالات تحفيظ القرآن الكريم وعلومه وعقد الحلقات الدينية واقامة المحاضرات.

وأكد الشميري أن هذه المناشط سوف تستهدف محاربة كافة الظواهر المسيئة لشعبنا مثل التطرف والغلو والتعصب الاعمى.. بالاضافة الى توعية الوسط المؤتمري ومناصريه بمختلف التوجهات الراهنة للقيادة السياسية وعلى مستوى مختلف الموضوعات المرتبطة بالحياة اليمنية.

مشيراً الى أن عقد هذه المناشط خلال شهر رمضان تأتي متزامنة مع مرور عام على الانتخابات الرئاسية وهو ما يعني الوقوف أمام حجم الانجاز الذي تحقق على صعيد البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس بالاضافة الى تنفيذ فعاليات تهدف الى تعزيز التكافل الاجتماعي من خلال العمل على انجاح دور المؤسسات الخيرية وعلى رأسها مؤسسة الصالح وكذا المزيد من المناشط المتعلقة بقضايا المجتمع التنموية والخدمية والانمائية من خلال العمل مع مختلف التكوينات المؤتمرية التنفيذية على ايجاد المعالجات الناجعة لمشكلات هذه الخدمات.

وقال الشميري: إن هذه المناشط سوف تتعزز بصورة أكبر مع تنفيذ القيادات المؤتمرية لبرامج النزول الميداني على مستوى مختلف الأطر الجغرافية لفروع التنظيم.

داعياً في ختام تصريحه مختلف القدرات والامكانات المؤتمرية الفكرية والثقافية والادبية والدينية والرياضية الى المشاركة في انجاح خطط الفروع وبما يجسد اللامركزية التنظيمية.

هذا وتواصل قيادات الفروع في اطار عقد اجتماعاتها الدورية الوقوف أمام النتائج التي خرجت بها اللجنة الدائمة في دورتها الثانية المنعقدة في صنعاء وكذا النتائج التي خرج بها اللقاء التشاوري الذي رأسه الأمين العام بالاضافة الى الوقوف أمام حجم الانجاز الذي تحقق لها على صعيد بلورة التوصيات والمقررات التي خرجت بها اللجان الدائمة المحلية كلاً حسب محافظته.

وكانت الفعاليات المؤتمرية قد رفعت برقيات التهاني والتبريكات الى القيادة السياسية والتنظيمية للمؤتمر واللجنة العامة والأمانة العامة وذلك بمناسبة حلول شهر رمضان.. وأكدت البرقيات في هذا الصدد أن المضامين العظيمة التي حملها خطاب فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والموجه الى جماهير شعبنا بهذه المناسبة الدينية سيتم التعاطي معها بكل مسئولية وطنية خدمةً للوطن وتعزيزاً لأمنه وسلامه الاجتماعي وتعزيز وحدته الوطنية والحفاظ على المكتسبات العظيمة التي تحققت في ظل مسيرته الحافلة بالانجاز والعطاء.

توصل

«الإصلاح» و«سن المراهقة»!

أمين الوائلي

□ مع اكتمال سبعة عشر عاماً على إشهاره كـ«حزب سياسي»، يبدو«الإصلاح»- وفي المستوى التنظيمي والتراكبي بدرجة رئيسية- أقرب إلى «الحزب» ولكنه أيضاً يبدو- بالنظر إلى مستوى ونوع الفاعلية- أبعد ما يكون «سياسياً»!

○ الإصلاحيون أرادوها مناسبة مباغتة للإعلان الصاخب عن بلوغ حزبهم سن الرشد، وأنه، كما قيل في إعلام «الإصلاح»، بات المؤهل للحكم.. أو «الحاكم في المستقبل» بحسب ما قرأته «الصحوة نت» في كف السياسيين الذين استخلصت من أحاديثهم بالمناسبة النبوءة السابقة.

○ يعتز المرء حقيقةً أن تكون الديمقراطية والحالة اليمنية قادرة على استئناس حركة دينية وترويضها باتجاه إعادة تخليق كيان حزبي آخر، أمكن استيعابه ضمن الحراك العام للحالة السياسية في البلد.. والمشهود أن الحالة اليمنية تكاد تكون وحيدة من بين شقيقاتها العربيات في هذا الشأن.

○ إنما لا يحبذ المرء تجاوز السننية والمرحلية في إطلاق الصفات والأحكام بخلاف ما تفيده الوقائع ويزكّيه الواقع.. ويصعب مجاراة الإصلاحيين في نشوتهم بعيد «التجمع» إلى حد اعتبار أنّ سبعة عشر عاماً هي «سن الرشد».. في الأمر مغالطة بيّنة ولا بد.

○ الواقع أن «الإصلاح» يصل مع عامه الجديد إلى «سن المراهقة» ولا ينبغي أن يعني هذا تنقيصاً أو ما شابه، لأن القول بغير ذلك يجعل الإصلاحيين في موقع المستميت في دفع تهمة أو نقيصة قد تلحق بحزبهم إذا ما اعترفوا بأن «١٧» عاماً هي سن المراهقة الطبيعي، وليس سن النضج أو الرشد واكتمال الرجولة الحزبية.

○ بغض النظر عما أفاده عنوان «الصحوة نت» من نبوءة مستخلصة عن «سياسيين» مفادها أن «الإصلاح هو الحاكم في المستقبل»، فإن مصلحة الحزب تكمن في مراجعة سجلاته وحساباته لمعرفة حجم الفجوة التي تفصل بين التنظيم، بوصفه إرثاً لحركية «الإخوان» بما عُرف عنهم من انضباط ودقة في الجانب التنظيمي والتراتبي، وبين «الحزب السياسي» الذي لم يبلغه الإصلاح بعد، وما يعنيه ذلك من فاعلية ومرونة واندغام في مدنية العمل السياسي، وليس حركية الجماعة الدينية.

○ إما أن الإصلاحيين يخدعون أنفسهم، أو أن أولئك السياسيين لايجيدون التنبؤ وقراءة الواقع- فضلاً عن الكف! لأن الصخب وحده لا يمكنه ضمان صدقية النبوءة المتضمنة خلاله من أن الإصلاح هو «الحاكم في المستقبل» كما أرادتها جريدة الحزب- هكذا- يقينية مرسلة.

○ والأصوب هو أن «الإصلاح» لايحتاج إلى الاستقواء أو الاستهداء بالتنجيم ولا المنجمين.. كما أن البحث عن مواقع ومواضع الأقدام في المستقبل لا يتأتى عن طريق ضرب الودع، بل من طريق آخر تماماً على صلة وثيقة بالحاضر وبياناته الطافحة.

○ تهنئة للإصلاح في بلوغه أوج المراهقة.. مع دعوة صادقة بأن يغادرها سريعاً، وأن يكون لديه من الشجاعة والثقة ما يكفي لمراجعة خطاباته ومواقفه الأخيرة التي بدت وكأن الحزب عاقد العزم بالفعل على المضي قدماً- إلى الوراء.

شكراً لأنكم تبتسمون

Ameen101@maktoob.com

موجز

ناطق «المشترك» يتساءل؟!

محمد الجرادي

□ بالأمس القريب.. لم يكن الاعتداء أو القتل السافر بحق المرابطين من أبناء القوات المسلحة والأمن في مواجهة تمرد وإرهاب «الحوثي» يرقى إلى استنهاض وطنية «المشترك» وتأكيدها- في أقل الحالات- بـ«إدانة واضحة» أو الاعتبار المسؤول للدم المسفوح بالغدر والاعتداء.

○ فقط كان التشفي والتهكم والسخرية والتشهير بل الإساءة بوضوح عبر إدانة الجيش والأمن.. والتهليل أمام تلفيقات وأوهام من صنع خياله لانتصارات التمرد والإرهاب.

○ اليوم.. يبدو المشهد مختلفاً، قيادات المشترك تستنهض «الحمية» استعطافاً للجيش والأمن بالاسهاب في تقدير الأدوار الوطنية لمؤسستهم حتى أن «ناطقهم» تساءل عن الجهات التي- كما قال- أنها تناصب العداء الحقيقي لهذه المؤسسة..

يا سلاااام!

هل نسي هذا «الناطق» أم أنه يتناسى ما صنعته آلة المشترك الإعلامية بحق هذه المؤسسة وأفرادها..

حقاً لقد ارتجل «الناطق» كثيراً.. و«أزبد وارعد» وليته أفلح في عدم اقحام أحزابه في تناقضات تبعث على الشفقة، ناهيكم عن تساؤله الذي ما كان له أن يدفعه، وهو يعلم أنه وأحزابه معنيون بالإجابة عنه أولاً وأخيراً!!

○ والحقيقة سنكون ممتنين لاسراف «المشترك» اليوم في الاعتراف بأدوار المؤسسة العسكرية.. وقدسية مهامها.. إذا ما تأكد لأبناء هذه المؤسسة قبل غيرهم.. صدقتها بمعزل عن بؤس محاولاتها الراهنة، في التغرير بالبسطاء والدفع بهم إلى احتجاجات ومظاهرات تنتهي بالتحريض على مظاهر الفوضى والتدمير والخراب واقلاق سكينة وأمن الناس، ورغبتها في أن يقف الأمنيون موقف المساند والداعم لهذه الفوضى، ومباركة جهود الخراب واشعال حرائق الفتن بألوانها المناطقية والانفصالية، على طريق «نضالها السلمي»!!

algradi79@yahoo.com

الميثاق

نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم

مدير التحرير: أمين الوائلي

نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي - يحيى علي نوري

سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي

الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة

اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال

العنوان
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون: (٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧